DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للطوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

الحياة الاقتصادية في العراق بين عام 1921-1939

(الزراعة و الصناعة - نموذجا)

حسين نهاد عبد الحميد حسين*

جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/4/20

تاريخ التعديل : ____

قبـول النشـر: 2021/5/2

متوفر على النت: 2022/2/17

الكلمات المفتاحية :

الحياة الاقتصادية

العراق

الزراعة و الصناعة

الملخص

تعد دراسة مواضيع التاريخ الاقتصادي للعراق من المواضيع الجديرة بالاهتمام ، والتي تستخدم المنهج التاريخي ، اذ عرف العراق منذ نشأته انه كبلد زراعي لوجود نهري دجلة والفرات والارض الخصبة وتنوع الاقاليم التضاريسية مما نتج عنه ظهور زراعه مثلت عصب الحياة الاقتصادية لبلاد مابين النهرين ، ونتج عن زيادة انتاج المحاصيل الزراعية وتنوعها ظهور صناعه محلية ، تطورت فيما بعد مثل (صناعه حلج الاقطان وكبس الصوف والتمور وغيرها) , و بداءت تلك الصناعات تستخدم الاجهزة الميكانيكية منذ عام 1921بشكل بسيط ثم تطورت بشكل خجول ، في وقت بقيت الزراعة البدائية المسيطرة على انتاج ذلك القطاع الاقتصادي المهم، رغم سعي الحكومة الى اصدار العديد من القوانين التي كانت تصدم بمصادات تعيق تنفيذها ، وخاصتا مصالح الاقطاع المهيمن على واردات الزراعية السنوية, والذي كان له اثر على تقدم العراق يضاف الى سعي الاحتلال البريطاني لربط العراق اقتصاديا بالسياسة البريطانية ، وجعله بلد تابع لسياساتهم لعدة عقود من الزمن.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

تعد دراسة مواضيع التاريخ الاقتصادي للعراق من المواضيع الجديرة بالاهتمام ، اذ عرف العراق منذ قديم الزمان بلد زراعي نتج عنه ظهور محاصيل تجارية نتج عنها ظهور صناعه محلية من ثم تطورت الى صناعات عالمية مثل صناعه حلج الاقطان وكبس الصوف والتمور وغيرها ، وبدأت تستخدم الاجهزة الميكانيكية قبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى عام1914 ، وقد ركز البحث على دراسة القطاعين الاقتصاديين المهمين واهم المعوقات التي اعترضت تطرهما ، اذ ان ما اعاق تطور الزراعة الصناعة وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني بعد عام1918 ، وسعي القوات البريطانية لدعم تشجيع زراعه المحاصيل النقدية وفتح اسواق العراق امام البضائع والمنتجات الاجنبية ، الذي اعاق تطور القطاع الصناعي ،.. وتتضح أهمية الدراسة هنا في إظهار دور القرارات الاقتصادية الحكومية في دعم هاذين القطاعين والأخذ بزمام المبادرة لتوفير احتياجاتهم في دعم نشاطاتهم وفعالياتهم وتوفير الخدمات في ضوء الإمكانات المتاحة للدولة العراقية الفتية، وفق رؤية تاريخية تحليلية .

وجاء اختيار موضوع الدراسة لابراز المقومات الزراعية والصناعية التي كان يتمتع بها العراق قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939م وقد عززت هذه الدراسة بالاعتماد جداول توضح نسبة الانتاج لبعض المحاصيل المهمة ، ومن الجدير بالذكر هنا ان نشير الى الصعوبات التي واجهت الباحث

*الناشر الرئيسي : E-mail : dr.hussienalhaek@gmail.com

اهمها: ان مثل هذه الدراسة سبقتها دراسات عديدة كتبت بازمنة مختلفة غلب على بعضها صفة الارتجال او عدم الدقة ، واعدت هذه الدراسة في وقت يمر فيه العالم بظروف وباء مرض كورونا والحضر الصحي وصعوب التنقل . ولعل هذه الدراسة تساعد في تقديم ما يستفاد منه في التطبيق العلمي خاصة ان بلدنا العراق الذي يتمتع بمقومات اقتصادية عدا النفط تمكنه من النهوض والتطور واستغلال اليد العاملة والقضاء على البطاله ، وقد تضمنت هذه الدراسة في مقدمة ومبحثان وتضمنت الاستنتاجات وهدف الدراسة واهميتها وفرضية الدراسة ومبرراتها . تناول المبحث الاول دراسة معطيات القطاع الزراعي في العراق منذ عام 1921حتى عام1939 وكيف ان الحبوب ولاسيما الحنطة والشعير والرز كانت تحتل المرتبة الاولى ، وتليها في الاهمية زراعة اشجار النخيل ، والتطرق الى اهم المشاكل التي اعقت تطور القطاع المذكور المتمثلة بمشكلة ملكية الاراضي ، وجهل الفلاح بالاساليب الزراعية الصحيحة ومحاولات الحكومة لحل المشاكل عن طريق قوانين التسوية التي لم يلتزم بها اغلب شيوخ وملاكي الاراضي الزراعية وغيرها .وجاء المبحث الثاني الذي يحمل عنوان , تطور القطاع الصناعي بين عامي 1921-1939 وكيف ان الحكومة كانت بداية تاسيسها عاجزة عن دعم القطاع الصناعي ولم تخصص له في ميزانيتها مايمكنه من النهوض والتطور وذلك انسجاما بما بقرارت سلطة الانتداب التي سعت الى جعل العراق سوقا لتصريف بضائعها الصناعية ، مع وجود رغبة من القطاع الخاص لنهوض بهذا القطاع الا ان القاونين كانت ضعيفة الاثر يضاف الى قلة وجود مصادر الطاقة وسيطرة المنتوج الأجنبي على الاسواق

المبحث الاول

القطاع الزراعي والحيواني 1921 - 1939

اولاً- القطاع الزراعي

شكل القطاع الزراعي اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي اذ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والمستغلة حتى عام 1939 حوالي (92000) كيلو متر مربع , من اصل (453,500) كيلو متر مربع[1], وجاء النخيل في المرتبة الاولى في قائمة المنتجات الزراعية وتليها محاصيل الحنطة والشعير والرز والتبغ والقطن والكتان وغيرها[2]. رغم ان خمس مساحة العراق زراعية الا ان اوضاع المزارعينة الارض لم تكن بالمستوى المطلوب والسبب انها تواجه ، مشاكل ابرزها:

أ - مشكلة ادارة ملكية الاراضي الزراعية وتمويلها:

لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة حل مشكلة ادارة ملكية الاراضي الزراعية ، رغم اصدار قوانين تخص تطوير القطاع الزراعي ، الا ان تنفيذها على ارض الواقع يصطدم بمعوقات ، اذ ان اغلبها يلقى معارضة من قبل المتنفذين في السلطة ، لتقاطعها مع طموحات الاقطاع والمتمثلة بسيطرة عدد من الافراد على مساحات كبيرة من الاراضي ، وحرمان قسم كبير من الافراد حق العمل والملكية للاراضي الزراعية فكانت مشكلة الاقطاع اهم المشاكل التي تعيق القطاع الزراعي[3], فنتيجة لسعة مساحات الاراضي التي يملكها الاقطاعيون , كما انهم لا يستطيعون استغلالها بصورة صحيحة , كما ان ربع تلك الاراضي كان يصرف على شراء المواد الكمالية ووسائل الترف الاخرى , مما يضطرهم على الاستقراض من المرابين والحكومة معاً لادارة اعمالهم الزراعية في بداية الموسم الزراعي الجديد[4], دون تحقيق ارباح مرجوة الا بعض الاقطاعيين ذو الافكار الاقتصادية والتجارية .

ولم يحتل استخدام المكننة في عملية الانتاج الزراعي جزءاً مهماً من تفكير هذه الطبقة التي اعتمدت على استغلال تلك الاراضي بالمحاصصة في الوقت الذي كان فيه الفلاح لا يعرف شيئاً فبقي, يستعمل ذلك المحراث الذي اندثر استعماله عالمياً , المحراث الذي لا يقلب التربة ولا يفتتها , فضلاً عن بطء عمله الذي لا يتجاوز حراثة اكثر من دونم واحد[5], او دونم ونصف[6].

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

فضلاً عن ذلك ان اغلب الملاكين كانوا يجهلون علم الزراعة بل ان قسماً منهم كانوا يجهلون حتى حدود مزرعتهم[7], وان الذي ساعد استمرار هذا الجهل بالعلوم الزراعية لافتقار العراق لمدارس زراعية تهتم بتخرج ملاكات علمية عملية [8], فالمدرسة التي افتتحت عام 1933 في مدينه الحلة لتعليم اصول الاستخدام الامثل للزراعة وادارة الانتاج , اذ افتتحت كما يمكن القول بنظام مشوه ، فبدون ان يوضع لها منهاج خاص ولا خطة تسير عليها , حتى وصفت بالمجلس النيابي بانها ليست مدرسة بل "ملعبة" , فلفظت انفاسها الاخيرة بعد افتتاحها بمدة وجيزة , وبقي العراق بدون مدرسة زراعية حتى عام 1939[9], فضلاً عن قلة الايدي العاملة اذ هاجر قسم كبير من الفلاحين بسبب سوء الاحوال المعيشية الى المدن الكبيرة (بغداد-موصل-البصرة) [10] . ومن العوامل الاخرى التي وقفت دون تطور الزراعة هو قلة الدعم المالي اذ ان العراق افتقر الى وجود بنوك مخصصة للتسليف المزاعين ، حتى عام 1936 حين بدأ المصرف الزراعي الصناعي باعماله الانه هوا اخر واجه مشكلة قلة رؤوس الاموال مما خيب الامل بالاستفادة من قروضه ذات الشروط الصعبة التنفيذ اذ استغل من قبل ذوي النفوذ على حساب الفلاحين الذين لا يملكون ما يضعونه ضماناً لقروضهم, فلم يزد مجموع القروض الزراعية خلال اربع سنوات اعتباراً من سنة 1936 , اكثر من 285,951 ديناراً , اي بمعدل 71,487 ديناراً سنوياً[11] .

ب- المشكلة الاروائية

عانى الانتاج الزراعي العراقي من نقص في المشاريع الاروائية والسيطرة على المياه , لذا فلا غرابة ان نجد مساحة الاراضي التي تستقى سيحاً لا تزيد على 29,970 كم2[12], اي 32% من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة , بينما المياه المتوفرة في نهري دجلة والفرات كانت لها قابلية اوراء اربعة امثال مما كانت ترويها فعلاً لو كانت تستغل بشكل علمي دقيق[13]. وسبب يعود الى تعرض العراق الى خطر الفيضانات في الربيع وهو موسم نضوج المحصول ، وشحة المياه في الصيف وفشل الحكومة ، في بناء سدود وعدم وجود مشاريع الخزن ، فعلى سبيل المثالاذ كان يكتفى باحداث ثغرات في سداد الضفة اليمنى لنهر الفرات في منطقة الرمادي , ورغم انها معالجات وقتية لكنها تحمل في طياتها سلبيات وايجابيات , فالايجابيات انها تسحب مياه النهر داخل الاراضي فترويها , اما السلبيات فتتمثل بملوحة التربة بعد الري فضلاً عن انها كانت تأخذ وقت وجهد صعوبة في غلق هذه السداد , واخذت الفيضانات تلحق خسائر جسيمة بخزينة الدولة وخاصة انها حدثت في وقت كانت الحاصلات الصيفية مكدسة في المزارع , فقدرت الخسائر الناجمة عنها في المنطقة الكائنة بين الهندية والكفك بـ 14 الف طن من الحبوب , وبما لا يقل عن خمسة الاف تالة من النخيل, وبلغت خسائر الحبوب فقط في منطقة الشهابية حوالي 8 الاف طن [14], ففي عام 1937 تعرضت بغداد الى فيضان وغمرت المياه حوالي 180كم2 فكانت الخسائر الناجمة عنها كبيرة جداً , وحاول بعض الاقطاعيين والملاكين الكبار حل مشكلة الري وقلة المشاريع الاروائية ، وذلك بالاستعانة بالمضخات الزراعية التي ارتفع عددها الى حوالي (2632) عام 1939 مضخة[15], غير ذلك انعكس على زيادة كلفة الانتاج بسبب حاجة تلك المكائن للوقود والادوات الاحتياطية والدهون والتي اغلبها مواد مستوردة من الخارج تعود بفائدتها الى الدول والمصانع المنتجة في الخارج ، وبذلك يضيع جهد الفلاح ومالكين الكبار بنفس الوقت على شراء المواد تصليح المكائن ، ويضيع مال المستهلك المحلي للخضار والمنتجات الزراعية ، وتوقعه تحت طائلة العلاقات الدولية السياسية ، فيمكن ان تتخذ في اي لحظة قرار تمنع حكومة خلاله استيراد المكائن من الخارج وادواتها الاحتياطية ولا سيما اذا توترت العلاقات بين الدولة المنتجة والعراق[16]. وهذا مايخص اغلب مناطق وسط والجنوب من العراق .اما المناطق الشمالية والتي تقدر نسبة اراضيها الزراعية بحوالي 40% من مجموع مساحة الاراضي القابلة للزراعة

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

والمقدرة بحوالي 37210كم2 , واغلب مشاكل الزراعة التي تواجهها تذبذب سقوط المطر ، ففي عام 1933 انحبس سقوط الامطار وتضرر الفلاحين واصحاب الاغنام معاً[17], ومن بعدها في عام 1934 تعرض الموسم الزراعي الى ظروف مناخية سيئة في فترة نضج المحصول مع هبوب رياح شرقية مصحوبة بغبار ورمال وصاحبها كارثة سقوط البرد (الحالوب) اثر بشكل كبير على محصولي الحنطة والشعير , فادى الى جفافها قبل نضوجها فاضطر المزارعون استخدامها كاعلاف للماشية, وشهدت الحقبة ذاتها تلف مزروعات لواء السليمانية وخاصتا الحنطة بسبب تفشي مرض الصدأ في جميع مناطق اللواء المذكور وتركت بدون حصاد لعدم الاستفادة منها[18], ومن المشاكل الاخرى قلة المساعدات الحكومية المقدمة لتلك المناطق.

- 3- انتشار الاملاح و الامراض الاوبئة في المحاصيل الزراعية

ومن المشكلات التي واجهت الزراعة العراقية وحالت دون تطويرها , مشكلة الملوحة وفقدان الاراضي المتعرضة لها قابليتها على الانبات وفقدان خصوبتها مما ادى الى تفقد حوالي 50% من الاراضي قابليتها على الانتاج , لعدم وجود مشاريع البزل , فضلاً عن الجهل باصول الارواء الصحيح , وتظافرت مع العوامل السابقة عامل الحرارة العالية التي كان يتعرض لها العراق خاصة في فصل الصيف مما يزيد من عملية التبخر فيزداد ظهور الاملاح على سطح التربة[19], ومما زاد من تقليل إنتاجية الاراضي هي عدم استخدام الاسمدة حتى ان الاسمدة العضوية لم تستعمل الا بنسبة ضيئلة لاستخدامها في مجالات اخرى كوقود مثلا [20].

اما مشكلات تعرض المحاصيل للوبئة والامراض فانها تعد من المشاكل المفجعه , اذ كان اشدها وطاءة هو مرض الغبار والدوباس والمن الذي تعرضت له اشجار النخيل عام 1922 , حيث قدرت بعض المصادر تاثيرها على نسب انتاج التمور بحوالي عشرة الاف طن سنوياً بقيمة 40 الف دينار, وفي عام 1933 الحقت هجمات حشرة الحميرة الضرر بنصف انتاج التمور ، وتبع ذلك عام 1934 تعرض اشجار النخيل الى مرض ابو خشم بحيث ان 50% من محصول التمر من النوع الحلاوي اصبح تالفا غير صالح للكبس في الصناديق والعلب , وقدر عدد اشجار النخيل المصابة عام 1935 بحشرة المن بحوالي 6 ملايين شجرة عدا نخيل قضاء القرنة وناحية الزبير[21], وكانما كتب على النخلة العراقية ان لا تقضي سنة دون ان اضرار ففي عام 1936 تعرضت محصول النخيل الى احد الامراض المهلكة المعروفة بالضربة[22], اما الفواكه كان لها نصيب من الامراض ففي عام 1933 تعرضت اشجار الحمضيات الى الحشرة القشرية والتي اقتلعت حوالي خمسة الاف شجرة منه اشجار المصابة بها[23], اما التبغ فان بدوره بقيت تعاني من مشاكل ولم يستطع الحكومة معالجتها فبقيت اغلبية التبوغ من النوعيات الرديئة وعملية الانتاج للتبع عملية معقدة تحتاج الى جهد كبير ابتداءاً من الزرع والري والقطف والتجفيف والترطيب ثم الكبس والتخرين[24], وفضلاً عما سبق فان الذي قلل من رغبة زراع التبغ وعدم الاقدام على تحسين نوعيته وتطويرها هو ان المنافسة الحادة التي نشأت بين معامل السكاير في العراق جاءت بعكس نتائج المنافسة المعروفة , حيث اخذ اصحاب المعامل اقدموا شراء النوعيات الرديئة ذات الاسعار الرخصية من التبغ ، عن شراء النوعيات المحسنة التي كانت تباع باسعار اعلى بقليل من سعر النوعيات الرديئة مما ادى الى ان يتعرض المحصول الى خسارة كبيرة , خاصتا ان غالب الفلاحين كانوا يعتمدون على العملاء في بيع محصولهم اذ يثوم الفلاح بالاقتراض من العميل ما يحتاج اليه من اموال ، وعند الموسم يتم تسليم محصوله للعميل لقاء دين لبيعه ويستعيد سلفته او دينه ويحتفظ بالباقي حتى يشتري الفلاح ما يحتاج اليه خلال السنة الجديدة , حتى كادت تكون علاقة العميل بالفلاح تكون علاقة السيد بالعبد , فالمستفيد الحقيقي من

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

جهد الفلاح العميل , لذا فان قلة ربح الفلاح جعله لا يفكر في استخدام الالات الحديثة في الزراعة بل جعله يحجم عن اتباع الطرق الحديثة لتحضير التبغ[25] . , اما القطن فكان انتاجه يحتاج الى جهود كثيرة وامكانيات مالية كبيرة, مما جعل انتاج القطن قليلاً جداً , فلم تتجاوز نسبة انتاجه السنوية 68692 بالة عام 1939 [26] ،

ومما لا شك فيه ان تلك المشكلات التي تم استعراضها بشكل سريع اثرت في معدل الانتاج العراقي بشكل عام فجعلته ضئيلاً مقابل مايمبكه العراق من مساحة واسعه صالحة للزراعة.

- انعدام طرق المواصلات

من المكشلات التي عرقلت تقدم الاقتصاد العراقي وبصفة خاصة الزراعة , قلة طرق المواصلات وردائتها اذ لم يتجاوز المعبد منها الف كيلو متر وهذا لا يفي بسد حاجة العراق انذاك علماً انها لم تكن سالكة طوال ايام السنة يسبب تاثرها بعوامل الطقس الردئ , وهذا يعني صعوبة تصريف المنتجات الزراعية وتكدسها في محلات انتاجها وانخفاض اسعارها , وبالتالي القضاء على حافز زيادة الانتاج , وهذا ادى الى تلف العديد من المحاصيل وخاصة الفواكه في فترة الجني فتهبط اسعار تلك المحاصيل بدرجة كبيرة , فكانت تصل اسعار الفواكه في بعض الحالات حداً لاتسد كلفة نقلها من الحقول في حين يفتقر العراق الى وجود مصانع لتعليب الفواكه والخضرة [27], في حين تعمل الضرائب على قتل حافز تطوير الانتاج الزراعي فان الفلاح كان عليه دفع نصف قيمة انتاجه رسوم ضرائب ورسوماً , فمثله كلفة عبور الجسر اثنا عشر فلس ورسوم الارض اربعه فلوس يتبعها رسم الدلالية و البالغ 12,5% من قيمة الحاصل[28].

ثانياً-اوضاع الثروة الحيوانية في العراق حتى عام1939

ترتبط تربية اغلب الحيوانات في العراق بالبدو لاعتمادها في تغذيتها ماتجود به بوادي العراق من خضرة وماء وكلا ، وبذلك ارتبطت الثروة الحيوانية ولاسيما الاغنام والماعز بشكل كبير بالعوامل الطبيعية وتحكم المناخ , وتأتي الاغنام والماعز في المقدمة الانتاج الزراعي فقد قدر نسبة اعدادها عام 1939 بحوالي عشرة ملايين راس[29], ولم تشهد تربيتها المستوى المطلوب فمن جانب ان النظام الاقطاعي في العراق لم يشجع على تنمية تلك الثروة الاقتصادية فلم تلقى زراعة الاعلاف المتسع المنشود [30], وعليه فان انحباس الامطار كان يهدد الثروة الحيوانية خالها بذلك خال الزراعه ، ففي عام 1933 انحبس المطر وحلت كارثة عظيمة دفعت اصحاب الاغنام الى التنقل من مكان لاخر بحثا عن الاعلاف ، وهلك حينها عدد كبير من الماشية قلة المواد الغذائية , وما ان مرت خمسة اعوام حتى مرض ذات الرئة الديدانية والجدري بين اغنام المناطق الشمالية وذلك في عام 1937 , اذ بلغ عدد ماهلك حوالي 1105 راس غنم وما عز ، ولجهل وانعدام الخدمات البيطرية اذ ان الحيوانات كانت مصابة بمرض ديدان المعدية ولم يتم معالجتها وهلك عدد كبير منها , وبلغ مجموع ما هلك من الماشية حوالي 19120 راس , وفي عام 1938 بلغ عدد الحيوانات المصابة حوالي 142,727 اصابة[31], فضلاً عن الخسائر التي تعرضت لها الثروة الحيوانية فان هناك عدد من الاغنام كان يتعرض للموت بسبب استخدام الحنطة المسمومة التي كانوا يتناولونها وسموم مكافحة الآفات الزراعية وخاصة الجراد[32].

المبحث الثاني

اوضاع القطاع الصناعي 1921 - 1939

شهدت الاعوام الاولى من القرن الماضي بروز صناعات الآلية تستخدم المكائن الحديثة الا ان الصناعة لم تلقى الدعم الحكومي المنشود اذ بقي باب الاستيراد للبضائع المصنعة مفتوحا امام الاسواق العراق[33] , ولم يتجاوز عدد المشروعات الصناعية 13 مشروع وشهدت مشاريع صناعات حلج الأقطان, وكبس التمور وطحن الحبوب, والغزل والنسيج, ومعامل السكاير, والكحول, والصابون, والدباغة والأحذية ومعامل

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

الطابوق تطور ملحوظ ، ففي عام 1939 تاسس محلج جديد للقطن عن طريق المصرف الزراعي الصناعي, وبذلك أصبح عدد محالج القطن في العراق ثلاثة, اذ أسس الأول عام 1920 بواسطة جمعية ترقية زراعة القطن البريطانية ، في حين اسس الثاني وهو اهلي في بغداد عام 1929 [34] , وبلغت نسبة كميات القطن المحلوجة حوالي 73721 بالة حتى عام 1930 ، من ثم ازدادت الكمية لتبلغ 7720 بالة خلال عام واحد[35] , أما بالنسبة لصناعة كبس التمور فانها تشكل واحداً من أهم موارد العراقية الزراعية, اذ يقدر الدخل السنوي للعراق بحوالي 900 ألف دينار , غير انها كانت صناعة بدائية بسيطة لقيت الدعم والاهتمام بعد عام 1935 , فبلغ عدد المكابس الدائمية في تلك السنة حوالي عشرين مكبساً , ولا توجد إحصائيات تكشف عن عدد العاملين في كبس التمور, ولكن مما لا شك فيه أن أعداداً كبيرة من العمال كانوا يشتغلون في هذا المجال وأن هؤلاء العمال كانوا عمالاً وقتيين, لا سيما من الفلاحين الذين يعملون في فترة جني التمور وكبسها ثم يرجعون إلى أعمالهم الزراعية بعد انتهاء الموسم [36] , أما عن صناعة الغزل والنسيج فانها شهدت تطور ملحوظ , ففي عام 1929 بدأ معمل فتاح باشا الإنتاج مقتصرا عمله في بداية الأمر على إنتاج الغزول الصوفية ثم توسع المعمل ليصنع قماش الجوخ , وشهد العام ذاته انشاء من معملين للغزل اسس احدهم عزيز مرزا يعقوب والاخر أسسه صالح إبراهيم , أما عن حياكة الملابس الجاهزة فتأسس أول معمل عام 1938 تحت اسم الحياكة الأهلية[37].

من الصناعات المعتمدة وبشكل كبير على الإنتاج الزراعي العراقي صناعة السكاير التي شهدت توسعاً كبيراً خلال فترة قصيرة , فبعد أن كان عدد معاملها لا يتجاوز الثلاث عام 1931 اصبحت حتى عام 1939 اثنا عشر معمل , بالإضافة إلى الصناعات التي تم ذكرها فقد نشأت وتطورت منذ عام 1927صناعة الكحول وتقطيره ،وبلغ إنتاج المعمل 8,26000 لتر بقيمة 280,000 دينار [38] . أما عن صناعه دباغة الجلود فكانت تجرى بصورة بدائية في أول الأمر من ثم تطورت بعد عام 1929 . ولكن بشكل بطيئ فبالغالب كانت الجلود تدبغ دباغة أولية وتصدّر إلى الخارج لإتمام دباغتها هناك[39]. وهذا ترك أثر سلبي في صناعة الأحذية , هذه الصناعة التي كانت تجرى بصورة بدائية في بداية الأمر والتي ارتفع عددها من 6 معامل إلى 22 معمل عام 1939 [40]. ومن الصناعات الانشائية المهة صناعة الطابوق [41].

المشاكل التي واجهت تطور الصناعة العراقية 1921-1939:

تظافرت مجموعة من العوامل التي عرقلت تطور الصناعة في العراق وحالت دون جعلها بلداً صناعياً, أهمها:

أ- طبيعة السياسة الاقتصادية التي اتّبعتها الحكومات العراقية

فسياسة الحكومة العراقية وجهازها الاداري الاقتصادي لم يعطي الاولوية والاهمية المنشودة لتنمية قطاع الصناعه ، وذلك بسبب رغبة الاحتلال البريطاني بجعل العراق بلد مستهلك للبضائع الاجنبية , فمتوسط ما خصص لها في ميزانية خلال1931-1940 لا يزيد على 2,73/. [42]. يصرف اغلبها على مشاريع لاتمت للصناعة بصلة كانشاء نوادي ومصايف وقاعات لبعض البلديات[43], أما المصروف فعلاً للصناعة والتي كانت تقع تحت إطار تشجيع المشاريع الصناعية الأهلية ومخصصات لبناء مصفى للنفط [44]

ب- ضعف البرجوازية الوطنية الصناعية

لم يكن للطبقة البرجوازية تحرك اقتصادي واسع في المجال الصناعي اذ انحصر نشاطها في مجالات التجارة والزراعة والعقار وبناء القصور الضخمة لسكنهم في المدن خصوصاً وأن المضاربة المالية في قطاع الصناعة لم تكن مضمونة العواقب [45] . لهذا السبب ادى الى تاخر الصناعة في العراق فمن جانب تخلت الحكومة عن القيام بإنشاء الصناعات إلى الطبقة البرجوازية الناشئة التي لم تكترث الى الاهتمام لتطوير الصناعة العراقية

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

فكان هناك خللاً كبيراً وسببا مهما في تأخرها, فلم يستثمر في الصناعة اكثر نت 120,000 دينار خلال 1933-1939 [46].

ح - انعدام البنوك المتخصصة بالتسليف الصناعي

من العوامل التي حالت دون توسع الاستثمار الصناعي هو غياب مصارف التسليف الصناعي, وذلك لقلة رأسمال المستخدم من جهة ، وتركيزه على التسليف الزراعي من جهة ثانية, فلم يبلغ معدل التسليف الصناعي أكثر من 3100 دينار خلال 1936 -1939 بمقابل 68000 دينار للتسليف الزراعي[47], اما عن سعر الفائدة للمصرف فانه لا يختلف عن سعر الفائدة في السوق واغلب القروض كانت تقدم بطريقة ارتجالية غير مدروسة [48] ، وهذا ماجعل الكثير من اصحاب المشاريع والحرف يعزفون عن تقديم طلبات القروض بهدف تطوير صناعاتهم ، وبالتالي انعكس الامر على تاخر قطاع الصناعه العراقية.

ج- قلة الأيدي العاملة الفنية

من المشكلات التي حالت دون تطور الصناعة العراقية هو افتقار العراق إلى الخبرات في المجال الصناعي[49], وذلك لتخلف التعليم الصناعي في العراق, فلم يكن هناك أكثر من مدرستين صناعيتين إحداهما في الموصل والأخرى في بغداد وكلتاهما كانتا تعاني من عدم الاهتمام, متاخرة المناهج ، هدفها اعداد جيل من الموظفين دون اهتمام بتدريب الملاكات الفنية[50] , ويعاني التعليم الصناعي من قلة المصانع التي تفتح المجال أمام خريجيه وتشجيعهم على تطوير و - **رداءة المواد الأولية المستخدمة**

أدى سوء التوجيه الصناعي إلى إفشال محاولات تحسين بعض تلك المواد فأغلب أصحاب المشاريع لا يكلفون أنفسهم عناء دراسة متطلبات نجاح المشروع الصناعي بقدر ما يعولون على التقليد [51], وكان لغياب الرقابة النوعية أثر في تردي نوعية الإنتاج , فعلى سبيل المثال كرس أصحاب معامل الطابوق جميع أوقاتهم لزيادة كمية الإنتاج دون محاولة دراسة تحسين النوعية كذلك الحال ينطبق على صناعة الصابون [52].

د - صغر حجم السوق

واجهت الصناعة العراقية مشكلة ضعف القدرة الشرائية لأغلبية الأفراد, فطرق البرية كما ذكرنا شبة معدومة وسكك الحديد قليه والطرق النهرية غير مستغلة بشكل المطلوب [53] , لهذا الاسبا مع قلة الوعي والدعاية والاعلان لم تكن المنتجات العراقية تشق طريقها إلى الأسواق الخارجية او تنافس نظيرتها المستورة مثل صناعة المنسوجات وغيرها[54] ، ومن الصناعات العراقية التي عانت كثيراً من لمنافسة الأجنبية, صناعة الأحذية وخاصة من شركة باتا الجيكوسلوفاكية, والتي لم يكن مستوى أسعار منتجاتها بأكثر من ثلث أسعار الأحذية المصنوعة محلياً[55],

فبقيت الصناعة العراقية في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال صناعة استهلاكية وذات إنتاجية واطئة وتعاني من المنافسة الأجنبية, وخطوات تقدمها بطيئة وقصيرة, فبقي التخلف الصفة الغالبة لهذا القطاع وللاقتصاد العراقي بشكل عام.

الخاتمة والاستنتاجات

مما تقدم تعرفنا على الوضع الاقتصادي للعراق بين عامي1914-1939 وتبين ان القطاع الزراعي كان له اهمية كبيرة في اقتصاد العراق , الا ان هذا القطاع المهم اقتصاديا كان يعاني العديد من مشاكل اهمها مشكلة ملكية الاراضي التي لم تستطع الحكومة العراقية على حلها رغم اصدار بعض القوانين التي تخص تطوير القطاع الزراعي وبرزت كذلك مشكلة الاقطاع والتي تمثلت بسيطرة عدد من الملاكين على مساحات واسعة من الاراضي بالإضافة الى جهل الفلاح بالعلوم الزراعية والافتقار الى ملاكات علمية مهنية , فضلاً عن قلة الايدي العاملة , اذ هاجر قسم كبير من الفلاحين بسبب سوء الاحوال المعيشية الى المدن الكبيرة , يضاف انتشار الى الافات الزراعية التي الحقت بالتمور وغيرها من المحاصيل ضرر كبير.

اما الثروة الحيوانية فانها واجهت مشاكل في مقدمتها ان تربية تلك الحيوانات كان يمارسها البدو وكانت تربيتها بدائية بسبب

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

جهل اصحابها بطرق التربية حيث كانت تلك الحيوانات تعتمد في غذائها على ما تجود به الطبيعة من النباتات وبذلك ارتبطت الثروة الحيوانية بالعوامل الطبيعية وتحكم المناخ في السنوات 1932-1933 هلكت اعداد كبيرة من الاغنام .

وبالنسبة للصناعة تبين كيف ان دعم الحكومي كان محدود فالسياسة الاقتصادية التي كانت نابعة من جوهر النظام الاقطاعي القائم وخضوعها لاشراف الجهات الاستعمارية عن طريق الخبراء الاجانب المقيمين في معظم دوائر الدولة , حالت دون توسع الاستثمار الصناعي وانعدام البنوك المتخصصة بالتسليف الصناعي اذ كانت اعمال البنوك تنحصر في الغالب بالتسليف التجاري بالاضافة الى قلة الايدي العاملة الفنية وافتقار العراق الى الخبراء في المجال الصناعي .

الهوامش:

(1) طه الهاشمي , جعرافية العراق , بغداد , 1936 , ص148 .

(2) مجلة عرفة تجارة بغداد , العراق , 12 السنة الثانية , (بغداد ، 1945) , ص36 .

(3) عبد الرزاق الهلالي , قصة الارض والفلاح في الوطن العربي , (بغداد ، 1967) ،ص32.

(4) طارق محمود سعد , الزراعة في العراق قديماً وحديثاً , مطبعة الجمهوري ,(بغداد , 1975) ,ص66 .

(5) الدونم وحدة قياس للمساحة تساوي 2500م2 .

(6) سعيد حمادة , النظام الاقتصادي في العراق ,(بيروت , 1938) , ص66 ؛ ملبارد , نواعير الفرات بين العرب والاكراد , ترجمة : حسين كبة ,(بغداد ,1975), ص190 .

(7) دورين وريز , الارض والفقر في الشرق الاوسط ,ترجمة سعيد حمادة (القاهرة ,1950), ص43 .

(8) محمد توفيق حسين , نهاية الاقطاع في العراق ,(بيروت ,1958), ص66.

(9) عبد الرزاق الهلالي , معجم العراق , (بغداد ,1953) , ج1 , ص226 .

(10)شاكر خصباك , الاكراد دراسة جغرافية انثرولوجية ,(بغداد , 1972) , ص214-215 .

(11) الهلالي , المصدر السابق , ص116 .

(12) يعقوب الخوري , دليل المملكة العراقية 1935-1936 ,(بغداد , 1935) , ص98 .

(13) الهلالي , قصة الارض , المصدر السابق , ص36 .

(14) سعد , المصدر السابق , ص68 .

(15) خصباك , المصدر السابق , ص217 .

(16) محمد جواد العبوسي , مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق , (القاهرة , 1958) , ج1 , ص231 .

(17) الخوري , المصدر السابق , ص99 .

(18) العبوسي ، المصدر السابق , ص3 .

(19) نوري خليل البرازي , اثر العوامل الجغرافية في تخلف الزراعة في السهل الرسوبي العراقي , مجلة كلية الاداب , العدد 4 لسنة 1961 , ص453-464 .

(20) حمادة , المصدر السابق , ص68 .

(21) محمد سلمان حسن , دراسات في الاقتصاد العراقي ,(بيروت , 1968) , ص50 .

(22) جبار عبد الحسن , زراعة النخيل في العراق والافات المصابة بها , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الزراعة , جامعة البصرة 1988 , ص35 .

(23) برهي خالص العبوسي , مشاكل الزراعة الحديثة ,(النجف , 1978) , ص33 .

(24) خليل ابراهيم قدو , للتبغ في العراق , مجلة غرفة تجارة بغداد , العدد التاسع ,1938 , ص745 .

(25) التبغ وزراعته في العراق , مقال منشور في جريدة الزراعة , بغداد , 1977 , ص17 .

(26) جعفر الخياط , اسباب عدم توسع زراعة القطن في العراق , مجلة غرفة التجارة , بغداد العدد 3 , اب 1953 , ص196 ؛ فلاح شاكر اسود , العراق , دراسة جغرافية ,(بغداد, 1977) , ض16 .

(27) ابراهيم المشهداني , مبادئ واسس الجغرافية الزراعية ,(بغداد , 1970), ص96 .

(28) مشاكل الزراعة في اقليم كردستان , جريدة خابات العدد 2866 , 26 اب 2008 , ص6 .

(29) ناظم سرسم , الاغنام واهميتها الاقتصادية في العراق , مجلة المعلم الجديد , العدد الاول , شباط 1937 ,ص54-55 .

(30) معروف , المصدر السابق , ص231.

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

(31) رزق الله اوغسطين , الاغنام في العراق , مجلة المجلة , العدد 21 , اب 1939 , ص989 ؛ اسود, المصدر السابق , ص43.

(32) سلمان ، المصدر السابق , ص 132 ؛ سرسم , المصدر السابق , ص118 .

(33) سعيد عبود السامرائي, تصنيع العراق, (بغداد, 1961), ص25-26.

(34) صباح الدرة, التطور الصناعي في العراق, القطاع العام, بغداد, 1968, ص102.

(35) إبراهيم عطار باشي, الصناعة والتصنيع في العراق ,(بغداد , 1976) , ص ص225- 227.

(36) سعيد حمادة, النظام الاقتصادي في العراق,(بغداد , 1979), ص273.

(37) حسين نهاد عبد الحميد، التحولات الاقتصادية في العراق 1968-1980دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل 2013، ص33.

(38) لانكلي, المصدر السابق, ص97.

(39) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936, ص791؛ لانكي , المصدر السابق , ص ص 94 - 97.

(40) مجلة غرفة تجارة بغداد, العدد الخامس, 1940, ص438.

(41) جواد هاشم وآخرون, تقييم النمو الاقتصادي في العراق, 1950-1970, ط2 ,(بغداد, 1970), ج2 , ص170.

(42) عباس علي حسين لتميمي, النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى, دراسة مقارنة في الجغرافية الصناعية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب, (جامعة بغداد, 1977), ص38.

(43) فاطمة حسين التركي, دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق للفترة 1948/47-1977, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, (جامعة بغداد, 1979), ص129.

(44) لانكي ، المصدر السابق , ص216 .

(45) الدرة, المصدر السابق , ص30-40.

(46) ربحي أبو الحاج, تكوين رأس المال في العراق, 1920=1957, ترجمة ماهر سعيد حسين, مجلة الصناعي, العدد الرابع, 1936, ص26 .

(47) يونس صالح الحديثي, تطور النظام النقدي والمؤسسات المصروفية في العراق خطوة في سبيل الاتحاد الاقتصادي, مجلة التجارة, , بغداد, 1954، ص88.

(48) التركي, المصدر السابق , ص165.

(49) مجلة غرفة تجارة بغداد , العدد الثامن, تشرين الأول 1938, ص635.

(50) عامر بلوا اسماعيل ، مدرسة الصنائع الموصل

(51) مير بصري, مباحث في الاقتصاد العراقي, (بغداد 1947), ص150.

(52)لانكلي, المصدر السابق, ص119.

(53) حسين , المصدر السابق , ص241.

(54) جريدة العراق, العدد 3511, 13 ايلول 1934.

(55) لانكلي, المصدر السابق, ص101.

المصادر

ثانياً-الكتب

- اسود , فلاح شاكر, العراق , دراسة جغرافية ,(بغداد, 1977) .
- لانكلي, كاثلين لانكلي, تصنيع العراق, ترجمة / د.محمد حامد الطائي واخرون (بغداد, 1936) .
- باشي , إبراهيم عطار, الصناعة والتصنيع في العراق ,(بغداد , 1976) .
- البرازي , نوري خليل, الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق, (القاهرة, 1966) .
- بصري , مير, مباحث في الاقتصاد العراقي, (بغداد 1947) .
- حارس , حكمت عبد الكريم ،السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق ،دار وهران 1973 .
- الحبيب , محمود محمد, اقتصاديات العراق ,(البصرة , 1969)
- حسن , محمد سلمان, دراسات في الاقتصاد العراقي ,(بيروت , 1968) .
- حسين , محمد توفيق, نهاية الاقطاع في العراق ,(بيروت ,1958) .
- حمادة , سعيد, النظام الاقتصادي في العراق,(بغداد , 1979)
- خصباك , شاكر, الاكراد دراسة جغرافية انثرولوجية ,(بغداد , 1972) .
- الخوري , يعقوب, دليل المملكة العراقية 1935-1936 ,(بغداد , 1935) .

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

- خياط , حنا, تناقض النفوس في العراق, أسبابه وطرق تلافيه, (بغداد, 1923) .

- الدرة , صباح, التطور الصناعي في العراق, القطاع العام, بغداد, 1968.

- السامرائي , سعيد عبود, تصنيع العراق, (بغداد, 1961) .

- سعد , طارق محمود, الزراعة في العراق قديماً وحديثاً , مطبعة الجمهوري,(بغداد , 1975) .

- سعيد , أمين, أيام بغداد, (القاهرة, 1934) .

-شاكر موسى عيسى , التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ,(بغداد , 1973) .

-العبوسي , برهي خالص, مشاكل الزراعة الحديثة ,(النجف , 1978) .

- العبوسي , محمد جواد, مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق , (القاهرة , 1958) .

- الغيطان , غسان محمد سعيد, النظام الاقتصادي, حضارة العراق, ج12, (بغداد, 1985) .

- المشهداني , ابراهيم, مبادئ واسس الجغرافية الزراعية ,(بغداد , 1970).

- معروف , هوشيار, الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال , (بغداد , 1977) .

-ملبارد , نواعير الفرات بين العرب والاكراد , ترجمة : حسين كبة ,(بغداد ,1975) .

-هاشم , جواد وآخرون, تقييم النمو الاقتصادي في العراق, 1950-1970, ط2 ,(بغداد, 1970) .

- الهاشمي , طه, جعرافية العراق , (بغداد , 1936) .

- الهلالي , عبد الرزاق, معجم العراق , (بغداد ,1953) .

- ---------- , قصة الارض والفلاح في الوطن العربي , بيروت , القاهرة ,(بغداد 1967) .

- وريز , دورين, الارض والفقر في الشرق الاوسط ,ترجمة سعيد حمادة (القاهرة ,1950).

ثالثاً- الرسائل والاطاريح

- التركي , فاطمة حسين, دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق للفترة 1948/47-1977, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, (جامعة بغداد, 1979) .

- التميمي , عباس علي حسين, النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى, دراسة مقارنة في الجغرافية الصناعية , رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب, (جامعة بغداد, 1977) .

- الحسن , جبار عبد, زراعة النخيل في العراق والافات المصابة بها , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الزراعة , جامعة البصرة 1988 .

- سلمان , سرى محمود, جغرافية التجارة في العراق 1950-1970 دراسة اقتصادية , اطروحة دكتوراه عين الشمس , (القاهرة ,1976) .

رابعاً- البحوث المنشورة

- البرازي , نوري خليل, اثر العوامل الجغرافية في تخلف الزراعة في السهل الرسوبي العراقي , مجلة كلية الاداب , العدد 4 لسنة 1961 .

- قدو , خليل ابراهيم, للتبغ في العراق , مجلة غرفة تجارة بغداد , العدد التاسع ,1938 .

- سرسم , ناظم, الاغنام واهميتها الاقتصادية في العراق , مجلة المعلم الجديد , العدد الاول , شباط 1937 .

- الصافي , علي, التعليم الصناعي, مجلة المعلم الجديد, ج5, 6, 1949.

- أبو الحاج , ربحي, تكوين رأس المال في العراق, 1920-1957, ترجمة ماهر سعيد حسين, مجلة الصناعي, العدد الرابع, 1936.

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172

- اوغسطين , رزق الله, الاغنام في العراق , مجلة المجلة , العدد 21 , اب 1939 .

- الخياط , جعفر, اسباب عدم توسع زراعة القطن في العراق , مجلة غرفة التجارة , بغداد العدد 3 , اب 1953 .

خامساً- الصحف والمجلات

-جريدة العراق, العدد 3511, 13 ايلول 1934.

- مجلة غرفة التجارة بغداد , العدد الثالث , 1940 .

-مجلة عرفة تجارة بغداد , العراق , بغداد 1945 .

-مجلة غرفة التجارة , العدد 216 , الجزء الاول تشرين الثاني 1942 .

-مجلة غرفة تجارة بغداد, العدد الخامس, 1940.

summary

One of the subjects worthy of attention is the study of the economic history of Iraq .Iraq has known since ancient times as an agricultural country that resulted in the emergence of commercial crops that resulted in the emergence of a local industry and then developed into international industries such as cotton ginning , wool pressing , dates and others , and mechanical devices began to be used before the outbreak of the First World War in 1914 . However , what hindered the development of agriculture and industry was the fact that Iraq fell under the British mandate after 1918 . The endeavors of the British forces to support the encouragement of the cultivation of cash crops and opening of Iraqi markets to foreign goods and products. Which hindered the development of industrial sector , and despite economic decisions , the government worked to issue them during the research period. As the research deal with the features of agricultural and industrial life in Iraq from 1921 to 1939 and came in two researches , the first focused on research in the agricultural sector and how the date palm was ranked first , followed by grains , especially wheat , barley and rice. The most importance problems facing agriculture are the problem of land ownership , the peasant's ignorance of correct agricultural methods , and the government's attempts to solve the problems through settlement laws and others. The second topic deal with the industrial sector and how the government encouraged industrial projects , but its laws had little impact due to the lack of energy sources and the domination of foreign products on the markets.

DOI:10.52113/uj05/022-15/162-172